

ما يناسبنا وليس يكون بدمناهم، بل هو...
الإستقرار». في الخلاصة، فإن الحريري سيلتزم السقف
السعودي على طريقته، لكن بالموازاة، فإن الرياض
ستستمر بحربها على «حزب الله» وإن لم تكتمل لديها
صورة هذه الحرب، بعد فشل محاولتها الأولى فشلاً
ذريعاً. أما على الصعيد الدستوري، فيفترض أن لا
يتأخر الحريري بالاستقالة بمجرد عودته إلى بيروت،
وعندها الخيارات ستكون التالية:

جنسية واحدة لا جنسيات

(تمة المنشور ص 1)

مثل: النواب سيمون أبي رميا ونبيل نقولا وآلان
عون وجليبرت زوين. أما النائب إبراهيم كنعان فيحمل
الجنسية البريطانية. كذلك يحملها الوزير إلياس
بوصعب ونائب كتلة التنمية والتحرير ياسين جابر. أما
النائب جوزف معلوف فيحمل الجنسية الكندية، والنائب
أحمد فتفت يحمل الجنسية البلجيكية، والنائب هنري
حلو يحمل الجنسية الفرنسية، فيما يحمل النائب علي
بزي الجنسية الأميركية. انطلاقاً من هنا، ماذا سيكون
موقف هؤلاء حال وقوع خلاف سياسي بين لبنان
وفرنسا؟ وماذا لو أعلنت بريطانيا الحرب على لبنان؟
هذه الأسئلة بالرغم من كونها سوربالية، محتملة في
المنطق السياسي المتغير باستمرار. كما أنه لا يمكن لأي
امري أن يعبد ريتين كذلك لا يمكن أن ينتمي إلى دولتين.
يوم أصدر رئيس الجمهورية ميشال عون سلة
التعيينات الدبلوماسية التي قضت بتعيين غابي
عيسى سفيراً للبنان في واشنطن، سئل وزراء ونواب

الله» و«حركة أمل» و«لتيار الوطني الحر».
لكن ما يخشى منه حالياً هو وصول الحريري إلى
لبنان لتقديم استقالته ثم المغادرة إلى فرنسا أو أي
بلد آخر، فلا يصرف الأعمال، ولا يوقع المراسيم التي
أقرت ولم تسلك طريقها إلى التنفيذ لعدم توقيعها من
رئيس الحكومة، علماً أن عدد هذه المراسيم يصل إلى
الألفين.

عن مدى إمكان قبوله في الولايات المتحدة الأميركية
لكونه يحمل الجنسية الأميركية. يومها أكد هؤلاء أن
هناك مخارج كثيرة للمشكلة، منها أن يتخلى عيسى عن
جنسيته الأميركية. وعلى الرغم من أن عيسى لم يتسلم
مهامه بشكل رسمي بعد، ما يهم هنا هو موقف الولايات
المتحدة من مواطن يحمل جنسيته ويتم تعيينه ممثلاً
رسمياً لبلد آخر على أراضيها، لا يجيز القانون الأميركي
لأي موظف رسمي أن يحمل جنسيتين، ولكن ماذا عن
القانون اللبناني؟

وفق رئيس منظمة «جوستيسيا» البروفسور بول
مرقص فإنه لا يوجد في الدستور اللبناني أي نص يمنع
حيازة المسؤولين اللبنانيين (وزراء أو نواباً أو موظفين)
جنسية أخرى غير الجنسية اللبنانية. إنما حال حيازة
أي شخص جنسيتين أجنبيتين يصبح مضطراً إلى
التخلي عن الجنسية اللبنانية. ويوضح مرقص أنه
«يحق لأي دولة إذا ثبت قيام أي شخص في دولة أخرى
بارتكاب جرم على أراضيها أن تقاضيه وفق قوانينها
الخاصة، وهو ما يصطلح على تسميته الصلاحية
الإقليمية للدولة»، إنما يختلف الأمر في كيفية التعامل

الكويت: لا «مونة»... في التطبيع

(تمة المنشور ص 1)

تخشى تصاعد القوى المتشددة داخل مجتمعها
وأراضيها، وربما تحريك هذه القوى من قبل الخارج.
لكن سرعان ما جاء خطاب أميرها شديد اللهجة
عالي السقف، ضد كل من يعطل حل الأزمة، محذراً
من سقوط «مجلس التعاون الخليجي» أخيراً.

المساعدات المالية والنهج السياسي،
إلا أن تحديات كثيرة بدأت تواجه هذه الدولة

العالم.
الظاهرة الشرق أوسطية مختلفة، وهذا
يتضح أيضاً من الطبيعة المختلفة
لسياسات دول الإقليم تجاه بعضها
البعض. تميز السياسات الخارجية لدول

مع المسؤولين نظراً لتمتعهم بالحصانة.

في هذا الإطار، أصدرت حركة «مواطنون ومواطنات
في دولة» التي يرأسها الوزير السابق شربل نحاس، بياناً
أوضحت فيه أن «تعدد الجنسيات لأي مسؤول في الحكم،
يشكل خرقاً للسيادة اللبنانية، ويعرض هذا المسؤول في
الدولة لمخاطر شديدة، لذلك نرى واجباً التشريع الملزم
للمتقدمين لمراكز المسؤولية المذكورة أن يتخلوا عن أي
جنسية أخرى يحملونها».

وأشارت إلى أن «استخدام حجج قائمة على مرجعيات
دينية وطائفية في العمل السياسي يشكل اعتداءً على
شرعية الدولة وعلى وحدة المجتمع، ويجب التعامل
معه على هذا الأساس، لأنه أداة لتغليب شرعيات
مسقطة وجاهزة على الشرعية الوحيدة الجامعة، شرعية
المواطنة، التي لا معنى من دونها لحرية الاعتقاد الديني
ولا للمسؤولية في العمل العام»، لافتة الانتباه إلى أن
«ارتكاز الاقتصاد اللبناني على استقدام دقق مستمر من
الأموال من الخارج يرسلها اللبنانيون الذين يهجرون إلى
هذا الخارج يبدد السيادة الوطنية ويحاصر الأسر بالقلق
ويبدد المادة البشرية للمجتمع».

لكن الأحداث تقول إنه بالنسبة للكويت، ليس
كل مونة هي كمونة الملك فيصل حين قال لجمال
عبد الناصر، عند جمع المال للمجهود الحربي ضد
إسرائيل، في قمة «اللأءات الثلاث»: «نحن من جانبي

وفي معلومات، حصلت عليها «الاتحاد» يبدو أن الأميركيين لم يكونوا يعيدون عن النتيجة التي انتهت إليها التمسوية، بل كانوا في صلبها، إذ تشير مصادر دبلوماسية مطلعة على زيارة ناصر السبهيان لواشنطن

التوقف القسري، بإعلان عن أن الانتخابات ستجرى في موعدنا، علماً أن «المستقبل» سار من أكثر المتحمسين لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، تمهيداً لاستفادة من حالة التعاطف العارمة مع الحريري. ولهذا، فإن الانتخابات قد تجري في بداية (التمتة من 8)

جنسية واحدة لا جنسيتان

ساندي الحايك

تعدد الجنسيات عادة لبنانية. وكثير المسؤولون اللبنانيون الذين يمارسون كامل «حقوقهم» كمواطنين في البلد الثاني؛ يفترون ويشركون في الحياة العامة ويدفعون الضرائب؛ ولكن لا شك بأن التمتع بجنسيتين من شأنه استقلال الشخص المعني أحياناً

كوقود في المعارك السياسية، تماماً كما حدث مع رئيس الحكومة سعد الحريري. النموذج الذي تتبعه السعودية في التعامل السياسي غير مسبوق، فهي تتعامل مع الحريري على أنه مواطن سعودي يحمل الجنسية السعودية لا كرئيس حكومة لبناني. ما حدث مع الحريري دفع بالمؤرخ والكاتب فواز الطرابلسي إلى أن يدون على صفحته الخاصة على «فايسبوك» متهماً: «سيادة رئيس وزراء مثلت

الجنسيات، صاحب العرش لإحدى الجنسيات احتجزة، ورئيس جنسية أخرى بتوسط لإطلاق سراحه بحجة استضافته في بلاده. مجرد ضيافة. ويجدر التنويه بأن مثلث الجنسيات تلقى زيارة من «مثلث الرحمت» (البيروت)، وأهل الكرامة والشعب العنيد يفاخر فريقهم على الآخر بالحرس على السيادة!». عدم تكرار ما يحصل مع الحريري مع أي موظف أو مسؤول لبناني مستقبلاً لا يمكن جزؤه. إذا، فإن حمل

جنسيتين لبنتين مختلفين يظهر كمشكلة عميقة في الدولة اللبنانية تؤدي غالباً إلى خرق مباشر للسيادة الوطنية، لا سيما أن أي مسؤول لبناني يكاد لا يشذ عن هذه القاعدة. معظم النواب في كتل «التغيير والإصلاح» يحملون الجنسية الفرنسية إضافة إلى الجنسية اللبنانية. (التمتة من 8)

الكويت: لا «مونة»... في الت

جهاد الملاح

لا يزال الحكم في الكويت يتمسك بمقاومة التطبيع مع إسرائيل. مؤتمر «مقاومة التطبيع في الخليج العربي»، الذي انطلق أمس، على أرضها، يؤكد ذلك. المؤتمر ليس غريباً بفكرته، في بلد كالكويت، وبالتالي ليس حدثاً جديداً ذاته. الحدث هو أنه يأتي بعد يوم واحد مما وصف به «التطبيع الإعلامي» بين إسرائيل والسعودية، من خلال مقابلة رئيس الأركان الإسرائيلي غادي أيزنكوت مع موقع «إيلاف»، وأنه يأتي كذلك بعد

#الخليج ضد التطبيع. وقد شهد في يومه الأول، أمس، كلمات تحدثت عن أشكال التطبيع ومعاييرها ومخاطره، فضلاً عن دعوات إلى تعزيز حركة المقاطعة وتوسيعها. ورفض المشاركون في المؤتمر، التطبيع بمختلف مسمياته وأشكاله، أكان اقتصادياً أو رياضياً أو سياحياً. منتقدين الزيارات الخليجية العلنية إلى إسرائيل، وكيف تم الالتفاف حول بعض القوانين التي تجرم التطبيع، بحجة اتفاقيات التجارة الدولية.

ويشار إلى أن العرب تخلوا تدريجياً، منذ أواخر الستينيات، عن المقاطعة من الدرجة الثالثة، وهي مقاطعة الشركات التي

